

إعادة الإعمار، البناء والتنمية: أين الخلل؟

تركت العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة، "الجرف الصامد"، في قطاع غزة دمارًا وخرابًا بحجم غير مسبوق. بعد انتهاءها اجتمع في القاهرة ممثلين عن خمسين دولة من دول العالم، وأعربوا عن استعدادهم للتبرع بمبلغ قدره 3.5 مليار دولار لإعادة إعمار ما دُمّر (بالإضافة إلى مبلغ قدره 1.5 مليار دولار كدعم عام لميزانية السلطة الفلسطينية). قادة المنظومة الأمنية في إسرائيل وشخصيات رفيعة من أوساط القيادة السياسية الإسرائيلية أعربوا عن رؤيتهم بأن إعمار قطاع غزة يخدم المصالح الإسرائيلية، وعن دعمهم له علنًا.

لكن بعد مرور سنتين منذ ذلك الوقت، ورغم النوايا الحسنة لدى الدول المانحة، ورغم اعلان اسرائيل عن استعدادها إتاحة جهود الإعمار، ورغم كميات مواد البناء التي تدخل عادةً إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، إلا أن "الإعمار" المنتظر لا زال بعيد المنال. بموجب المعطيات التي نشرتها هيئة المؤسسات التي يقودها المجلس الترويجي للاجئين، والتي تقوم بمراقبة عملية الإعمار (Shelter Cluster)، فإن عدد الوحدات السكنية التي تمت إعادة بناءها من جديد بلغت 1,181 وحدة فقط، من أصل 11 ألف وحدة دمرت بالكامل خلال العملية العسكرية، بالإضافة إلى 3,088 وحدة سكنية أخرى طور البناء، ويتوفر تمويل لبناء 1,927 وحدة إضافية التي لم يبدأ إعمارها بعد. بالنسبة للوحدات الأخرى والبالغ عددها 4,804 وحدة، لا يتوفر اليوم تمويل ولذا فإن إعادة إعمارها لا يلوح بالأفق.

حتى اليوم، فقط 40% من المبالغ التي تم رصدها للإعمار في مؤتمر الدول المانحة عام 2014 وصلت إلى قطاع غزة. هذا الأمر، بالإضافة إلى العوائق التي تفرضها إسرائيل، معيقات تفرضها آلية الرقابة على دخول مواد البناء، الانقسام الفلسطيني، وانعدام خرائط هيكلية لإعادة إعمار الأحياء التي هُدمت، كل ذلك يضع المزيد من العراقيل أمام عملية إعادة إعمار المباني. سنحاول ترتيب الأمور، تقدير الإنجازات، الإشارة إلى الإخفاقات واقتراح تفكير بديل، الذي من شأنه ربما التسهيل بتحقيق هذا التحدي الكبير.

الوحدات السكنية التي تضررت جراء العملية العسكرية، حسب درجة الضرر



*غير صالحة للسكن

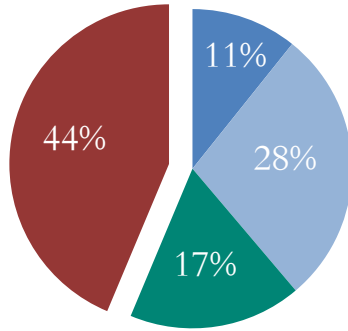
المعطيات (في الرسوم البيانية الأخرى أيضًا) مأخوذة بلطف من Shelter Cluster (shelterpalestine.org).

أضرار العملية العسكرية والآلية التي أُقيمت في أعقابها

مع انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية، نهاية صيف عام 2014، أقيم طاقم مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ولوزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية في قطاع غزة، وذلك لتقييم وتوثيق الأضرار التي لحقت بالمباني والبنى التحتية. بموجب معطيات الطاقم، أسفرت العملية العسكرية عن تدمير 11 ألف وحدة سكنية، و6,800 وحدة سكنية تضررت بشكل بالغ وأصبحت غير صالحة للسكن، 5,700 وحدة سكنية تضررت بشكل كبير و147,500 وحدة سكنية تضررت بشكل طفيف. الأضرار للبنى التحتية كانت هائلة. بموجب وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، تم إلحاق الضرر في 75 كيلومتر من الطرقات. كما قُدرت الأضرار التي لحقت البنى التحتية للمياه والكهرباء بأكثر من 90 مليون دولار. بموجب معطيات وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة، تضررت خلال العملية العسكرية الإسرائيلية 236 مدرسة حكومية وخاصة، 91 مدرسة تابعة للأونروا، 12 مؤسسة للتعليم العالي، و199 روضة أطفال. 5,153 منشأة اقتصادية وتجارية ومصانع من قطاعات مختلفة تضررت بمستويات مختلفة.

إسرائيل اشترطت موافقتها على إتاحة دخول مواد البناء لقطاع غزة بإقامة أداة للرقابة الفردية، التي تُمكنها من المصادقة مُسبقًا (أو عدم المصادقة) على كل مبنى جديد، المصادقة على تخصيص ما يلزم من مواد لإقامته، على معايير الحراسة في المخازن التي ستوضع بها مواد البناء، المصادقة مُسبقًا على الجهات المشاركة بكل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ، والتجار المسموح لهم بشراء وتسويق مواد البناء في غزة. في شهر تشرين الأول من العام 2014 بدأ العمل وفق الآلية المذكورة. عمليًا، خلال أقل من سنتين، أصبح كل ما يتعلق بالبناء والبنى التحتية في غزة يمر عبر هذه الآلية (كما أن البضائع غير المتعلقة بالبناء تخضع لعملية رقابة شبيهة). السلطة الفلسطينية أتاحت إقامة هذه الآلية، وتعمل كحلقة وصل مع سكان القطاع، بينما الأمم المتحدة تقوم بتيسير ومراقبة نشاط وعمل الآلية على أرض الواقع.

التقدم في عملية إعادة إعمار الوحدات السكنية التي دُمّرت كليًا جراء العملية العسكرية



- الوحدات السكنية التي انتهت إعادة إعمارها
- الوحدات السكنية طور البناء
- الوحدات السكنية التي يتوفر تمويل لإعادة إعمارها
- الوحدات السكنية التي لم تنته عملية إعمارها، ليست طور البناء ولا يتوفر تمويل لإعادة إعمارها

وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية أقامت مُجمّع بأسماء الأشخاص الذين تضرروا نتيجة العملية العسكرية، والذين يستحقون منحة ترميم أو إعادة إعمار. حسب تقدير الضرر، تم تحديد كميات مواد البناء التي يستحقها كل مُتضرر. كما تم إنشاء آلية فحص، التي من شأنها مراقبة المراحل المختلفة في عملية البناء والتأكد من التناسب بين وتيرة البناء ودخول المواد لقطاع غزة. في الأشهر الأولى لعمل الآلية تم توجيه كافة الموارد لإصلاح الأضرار الجزئية، وهي مرحلة لم تنته بعد.

حتى شهر حزيران 2015، كان هنالك خلاف بين إسرائيل والفلسطينيين حول المعادلة التي بموجبها سيتم حساب كميات مواد البناء المطلوبة لإعادة إعمار الوحدات السكنية التي دُمّرت بالكامل. في 24 حزيران 2015، أعلن وزير الإسكان مُفيد الحساينة عن بداية المرحلة الثانية من عملية إعمار غزة، وهي مرحلة بناء الوحدات السكنية التي دُمّرت بالكامل. ويعني ذلك، أنه حتى ذلك الوقت لم يبدأ بناء أي من الوحدات السكنية التي دُمّرت.

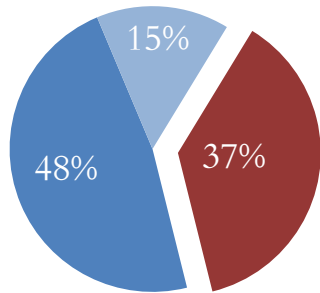
بموجب [معطيات Shelter Cluster](#)، حتى نهاية شهر تموز، 81,311 وحدة سكنية من الوحدات التي هدمت أو تضررت بشكل جزئي تم إصلاحها، و25,744 وحدة سكنية طور الإعمار أو حصلت على تمويل. بقيّة الوحدات السكنية، 63,945، لم يتم الشروع بإصلاحها ولم تحصل على أي تمويل بعد. جمعية "چيشاه-مسلك" علمت من وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة بأن كافة الأضرار الجزئية في المدارس تم إصلاحها، وأن المدارس الخمس التي دُمّرت بالكامل، طور البناء.

الأضرار في قطاع الصناعة وعملية الإعمار

من ضمن 5,153 المباني التجارية والصناعية التي تضررت خلال العملية العسكرية، كان 562 مصنعًا وورشات صناعية مُنتجة، منها 213 دُمّرت بالكامل. المبالغ التي خُصّصت لإعمار المصالح التجارية والصناعية كانت قليلة نسبيًا لمجمل التمويل. الفريق الوطني للإعمار (التابع للسلطة الفلسطينية)، أبلغ جمعية "چيشاه-مسلك" بأن المبلغ الذي خُصّص حتى اليوم لإعمار الصناعات يُقدّر بقرابة 25 مليون دولار (بالأساس من المنح القطرية والكويتية). تم رصد معظم هذا المبلغ لإعمار وتعويض 3,200 من أصحاب مصالح التي تضررت بشكل طفيف. الفريق الوطني قدر الضرر في هذا المجال بقرابة 150 مليون دولار.

رغم الضائقة الاقتصادية، كثيرون من أصحاب المصانع اوجدوا طرقًا للعودة للإنتاج، حتى وإن كان ذلك بشكل جزئي. رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في غزة، أبلغ جمعية "چيشاه-مسلك" أنه يُقدّر بأن 80% من المصانع التي تضررت خلال العملية العسكرية عادت للإنتاج، بقدر ما. بموجب الاتحاد، جزء أصحاب مصانع نقلوا ما تبقى من فحوى مصانعهم التي قُصِفَتْ إلى مباني في مناطق صناعية أخرى، التي لم تتضرر، أو أنهم نجحوا بترميم جزئي لقدرتهم الإنتاجية بواسطة استخدام المواد المتوفرة في السوق في قطاع غزة. في بعض القطاعات الصناعية كقطاع الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الخشبية كان بالإمكان استيراد خطوط إنتاج جديدة بدل تلك التي دُمّرت، لكن في قطاعات صناعية أخرى كالصناعات الإنشائية، الهندسية والمعدنية، كان أصعب بكثير الحصول على تصريح إسرائيلي لإدخال قطع غيار وخطوط إنتاج جديدة.

التقدم في عملية إصلاح الوحدات السكنية التي تضررت خلال "الجرف الصامد"



- الوحدات السكنية التي أُصلحت
- الوحدات السكنية التي يتم العمل على إصلاحها أو يتوفر تمويل لذلك
- الوحدات السكنية التي لم يجرِ إصلاحها ولا يتوفر تمويل لذلك

بالإضافة، كانت هنالك جهات أخرى ساعدت في جهود إعمار الصناعات في قطاع غزة. على سبيل المثال، وكالة التنمية البريطانية ساعدت مصانع من تلك التي تضررت خلال العملية العسكرية بالعودة للإنتاج، بالأساس بواسطة مساهمة في ترميم خطوط الإنتاج في هذه المصانع عن طريق تمويل 75% من الضرر، حتى مبلغ أقصاه 35 ألف دولار. وعلمت جمعية "جيشاه-مسلك" من الوكالة أنها قدّمت مساعدات لقرابة 260 مصنعًا، وبلغ إجمالي المساعدات التي قدّمتها قرابة 3 مليون دولار.

دخول مواد الإعمار إلى قطاع غزة

منذ نهاية العملية العسكرية الإسرائيلية وحتى نهاية حزيران 2016، دخل إلى قطاع غزة قرابة 915 ألف طن من الاسمنت، قرابة 126 ألف طن من الحديد وقرابة 4 ملايين طن من الحصى، وهذا جزء صغير فقط من الكمية التي يحتاجها قطاع غزة، في حال أخذنا بعين الاعتبار الاحتياج المتراكم لأعداد هائلة من الوحدات السكنية، المباني العامة، وترديّ البنى التحتية. المواد التي دخلت غزة مُعدّة لبناء وحدات سكنية، شوارع، مبانٍ صناعية وبنى تحتية. في شهر تشرين أول 2015، رفعت إسرائيل الحظر المفروض على دخول الحصى، ولم تعد تُقيد دخولها إلى القطاع.

بموجب [معطيات التقديرات](#) التي نشرها (Shelter Cluster) في نهاية 2014، يتطلب إصلاح أضرار العملية العسكرية 1.6 مليون طنًا من الاسمنت والحديد، ولسد النقص في الوحدات السكنية هنالك حاجة لحوالي 6.4 مليون طنًا من الحديد والاسمنت.

مواد البناء التي دخلت إلى القطاع مُعدّة لإصلاح أضرار العملية العسكرية الأخيرة وأيضًا للبناء بالحديد، جزء منها بتمويل جهات دولية، وجزء بتمويل خاص. بموجب ما يظهر في [موقع الانترنت التابع لآلية إعمار قطاع غزة](#)، (صحيح لتاريخ 24 حزيران 2016)، من أصل 8,683 وحدة سكنية حصلت على كافة أو جزء من مواد البناء اللازمة، 3,698 تُعتبَر إعادة إعمار لوحدات دُمّرت خلال "الجرف الصامد"، و4,994 وحدة جديدة ليست متعلقة بأضرار العملية العسكرية. كذلك بالنسبة للمشاريع الواردة على الموقع: من أصل قرابة ألف مشروع، 44% مُموّلة من قبل جهة دولية والبقية مموّلة من مصادر خاصة (في الغالب ليست متعلقة بأضرار الحرب). جهات فلسطينية مُطلّعة على عملية الإعمار قالت للجمعية "جيشاه-مسلك" أن قرابة 45% من مواد البناء التي دخلت عبر الآلية مُخصصة لإصلاح أضرار العملية العسكرية. هذا المعطى يشير ليس فقط إلى الحاجة الكبيرة لسد النقص المتراكم في الوحدات السكنية لدى غير المتضررين، بل أيضًا على الرغبة والقدرة على سد جزء منها اليوم مباشرة في حال توفر مواد البناء.

في 3 نيسان، أعلن مُنسق أعمال الحكومة في المناطق عن وقف دخول الإسمنت، بدايةً بشكل كُلي، أي أيضًا وقف دخوله للمؤسسات الدولية التي تبنى مشاريع في القطاع، ولاحقًا فقط للسوق الخاص، وذلك في أعقاب أنباء عن تسرّب الاسمنت إلى السوق السوداء في غزة. هذا المنع استمر 50 يومًا، وجاء بعد أشهر تم خلالها تقليص كبير في دخول الاسمنت للقطاع. وقد أدى ذلك إلى وقف شبه كامل لأعمال البناء في القطاع، إلى أضرار ماديّة وإلى ارتفاع بنسبة البطالة في غزة. ومع أنه تم رفع المنع الإسرائيلي على دخول الاسمنت قبل شهرين، إلّا أنه وحتى اليوم ليس بإمكان مصانع البلوك - والذي يُعتبر مركب أساسي في البناء - الحصول على الاسمنت عبر الآلية. جزء من هذه المصانع يقوم بتصنيع البلوك للمستهلكين أو المقاولين الذين بإمكانهم شراء الإسمنت لدى الموزعين، أو أي شخص آخر لديه القدرة للحصول على اسمنت. هذه العملية ترفع التكاليف وتبطئ وتيرة البناء. إضافة إلى ذلك، فإن كميات الاسمنت التي دخلت القطاع بعد إزالة المنع الإسرائيلي، أقلّ بحوالي 15% مقارنةً مع المعدّل الشهري في الربع الأول من العام الجاري. عدّة جهات أشارت إلى أن إسرائيل في الواقع حددت حصة تصل إلى حوالي

90 شاحنة من الاسمنت يوميًا. ونتيجة المنافسة الموجودة اليوم على مواد البناء في قطاع غزة، يتعيّن على الفلسطينيين اتخاذ خطوات لضمان أن ما لا يقل عن نصف المواد الموجودة في السوق ستُخصّص لإعادة إعمار أضرار الحرب.

إن المنع الذي دام 50 يومًا على دخول الاسمنت على قطاع غزة ربما الأكثر وضوحًا، إلا أن هناك أيضًا تقييدات أخرى تعيق عملية الإعمار. فالعدد المحدود من الموردين والمقاولين المؤهلين للعمل في إعادة الإعمار في إطار الآلية، التقييدات المفروضة على دخول كميات الاسمنت اليومية وقوائم المواد ثنائية الاستخدام التي حددتها إسرائيل، هي كلها أمثلة على ذلك.

إعادة إعمار الأحياء

أحد التحديات الكبيرة التي تقف أمام عملية إعادة الإعمار هو بناء الأحياء التي دمرت، بالأساس الشجاعية وخزاعة. تخطيط واقعي لعمارات سكنية وأحياء دمرت بالكامل، بالإضافة إلى شوارع وبنى تحتية يتطلب ليس فقط تمويل كبير، بل أيضًا إصلاحات وتغييرات مركبة وتنسيق وتعاون بين جهات ليست بالضرورة متناسقة بعملها اليومي (كالمؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية وتلك التابعة لحركة حماس) بالإضافة إلى معيقات نابعة من مشاكل بملكية الأراضي وتقسيم ورتة. الدول المانحة تتردد بتقديم دعم لمشاريع تقدمها ليس مضمونًا. كذلك الأحداث والتطورات الإقليمية خلقت أماكن إضافية التي تحتاج بشكل كبير إلى تمويل ودعم: تقليص الدعم أدى إلى إعاقه تقدم المشاريع، التي بدورها قلصت احتمالات الدعم، وهكذا انتجت حلقة مفرغة صعبت من التقدم جهود الإعمار.

مع ذلك، بعض المؤسسات الفاعلة في غزة تفيده عن وجود تجارب ناجحة لإعادة تخطيط حي خزاعة، بالشراكة بين وزارة الأشغال العامة والإسكان، المجلس الفلسطيني للتخطيط، مؤسسات دولية وسكان الأحياء. تم إعداد مخططات وقدمت مؤخرًا لمصادقة البلدية. كذلك في حي جحر الديك في المنطقة الوسطى تم الشروع بتخطيط مناطق بالتعاون بين هذه الأطراف. البناء في هذه الأحياء أقل اكتظاظًا، ولذلك التقدم كان أسهل من مناطق كحي الشجاعية التي يصعب إقناع السكان فيها المشاركة في عملية تخطيط جديدة تتضمن التنازل عن جزء من أرضهم.

المواد ثنائية الاستخدام

بالإضافة إلى التقييدات الناتجة عن النقص بالتمويل والرقابة المشددة على دخول وتوزيع مواد البناء، التقييدات على دخول المواد والمعدات التي تعتبرها إسرائيل "ثنائية الاستخدام" (أغراض مدنية التي يمكن استخدامها لأهداف عسكرية؛ الاسمنت وحديد البناء تعتبر أيضًا مواد ثنائية الاستخدام) تزيد من العقبات أمام جهود البناء والإعمار. فعلى سبيل المثال، يوجد اليوم في غزة نقص كبير بخلاطات الباطون ومضخات الباطون، وبقطع الغيار لهذه الشاحنات.

مدير اتحاد الصناعات الإنشائية في القطاع، قال لـ "جيشاه-مسلك" أن قطاع الصناعات الإنشائية هو أحد القطاعات الصناعية الذي تسير عملية إعادة إعماره ببطء شديد. منذ انتهاء العملية العسكرية، لم يسمح بدخول قوالب لإنتاج طوب البناء (البلوك) على سبيل المثال. ليس من الصعب إدراك مدى أهمية هذه الأمور بالنسبة لجهود الإعمار، أضاف.

حتى ساعة كتابة هذه السطور، لا زالت إسرائيل تعيق منح تصاريح جديدة لبيع الاسمنت للبناء الذاتي ولاستكمال البناء القديم. مصانع البلوك لا تحصل على الاسمنت، وتقوم بتصنيع البلوك فقط للزبائن الذين بإمكانهم الحصول على اسمنت من المزودين واحضاره للمصنع.

الخلاصة

منذ مطلع العام [أعربنا عن قلقنا](#) من تحول الية إعادة الإعمار إلى البوابة التي تمر من خلالها غالبية البضائع غير الغذائية التي تباع لسكان القطاع. الالية، التي تعرض كأمر واقع، فشلت في مهمتها الأولى، وهي وقف بناء الأنفاق. [هذا ما يقوله](#) قادة المنظومة الأمنية في إسرائيل. ما تفعله الالية اليوم هو بالأساس ابطاء ورفع تكلفة البناء وبالأساس تشكل شهادة حية للسيطرة الإسرائيلية على الحياة اليومية في قطاع غزة.

على كافة الأطراف العمل لتوفير كل ما يلزم من أجل إعمار البنى التحتية الضرورية، سد النقص الكبير في الوحدات السكنية وإيجاد الظروف اللازمة لحياة اقتصادية واجتماعية سليمة. في الوقت الذي تملك اسرائيل كافة الوسائل لفحص جميع البضائع الداخلة إلى القطاع، عليها الامتناع عن الخطوات التي تمس بالعمل الكثير الذي يقف أمام من يعملون من أجل إعادة الإعمار بمفهومه الواسع، تماما كما يتوجب على بقية الأطراف الفاعلة الامتناع عن ذلك أيضًا.